

Distr.
GENERAL

S/1999/20
7 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس الأمن



تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - قمت عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٨/١١٨١ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، بتقديم تقرير المرحلي الثالث عن الحالة في سيراليون في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1176). ونظرا للتطورات الخطيرة التي طرأت في البلد منذ ذلك الحين، قررت أن أقدم هذا التقرير الذي يتضمن معلومات مستكملة وملاحظات وتوصيات منقحة.

ثانيا - التطورات العسكرية والأمنية

٢ - في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، شن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هجوما موجها ضد منطقة كيلاهون في المقاطعة الشرقية، وهي قاعدة هامة للمتمردين ونقطة للإمدادات. لكن الهجوم الذي شنه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم يحرز سوى تقدم محدود. وقد ظل جنوب البلد، ومن بينه بو، ثاني أكبر المدن، هادئا.

٣ - واعتبارا من ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، حدث تحول حاد غير مؤات في الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون. فقد دفع هجوم قوي شنه المتمردون على كيودو في المقاطعة الشرقية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التقهقر في نهاية الأمر حتى مغبوراكا في وسط البلد، متكبدا إصابات شديدة من جراء الهجمات التي تعرض لها على طول الطريق.

٤ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، شن فريق ثالث من المتمردين في المنطقة الغربية هجوما على ووترلو الواقعة على بعد نحو ٢٠ ميلا من فريتاون على الطريق الذي يربط العاصمة ببقية البلد. وأسفر الهجوم عن وقوع إصابات جسيمة بين المدنيين وعن عمليات سلب وتدمير للممتلكات ودفع آلاف من الأفراد إلى الفرار في اتجاه فريتاون.

٥ - وكرد فعل لهذه التطورات، سحبت في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون المراقبين العسكريين السبعة التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا قد نشروا هناك منذ آب/ أغسطس من ماكيني إلى لانجي مع بعض معداتهم. ونُقل أيضا الموظفون الوطنيون التابعون لبرنامج الأغذية

العالمي من ماكيني إلى فريتاون في اليوم ذاته، وسحب أيضا إلى كينيا ثلاثة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا قد أرسلوا إلى دارو فيما يتصل بتقدم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نحو كيبلاهون.

٦ - واستمر التوتر في التزايد في فريتاون توقعاً لهجوم محتمل من المتمردين. وهدد سام بوكاري قائد المتمردين بشن هجوم على العاصمة قرب رأس السنة ما لم تفرج الحكومة عن العريف فوداي سنكوه قائد الجبهة المتحدة الثورية، وأعلن المتمرّدون الذين يتقدمون في المناطق الريفية أنهم "يقاتلون فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة". وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، بدأت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون كإجراء احتياطي في نقل الموظفين المدنيين غير الأساسيين من فريتاون وسحبت إلى لانجي أفرقة المراقبين العسكريين التي نشرت في بو وكينيا. وبدأت أيضا وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية في سحب أفرادها من البلد. وبدأت الحكومات التي لها تمثيل دبلوماسي في فريتاون في إجراء تخفيضات في موظفي سفاراتها وسحبت بعد ذلك جميع أفرادها. وأرسلت أيضا حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية طائرتين لإجلاء البريطانيين وأبناء الجنسيات الأخرى من سيراليون.

٧ - وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، سقطت ماكيني في يد المتمردين الذين استولوا على عدد من السيارات في البلدة مما زاد بشكل كبير من قدرتهم على التنقل وسرعة تحركهم. وقد أزال سقوط ماكيني عقبة هامة كانت تعوق قدرة المتمردين على توحيد قواتهم وجعلتهم في موقف يمكنهم من مهاجمة فريتاون والمطار في لانجي. وفي اليوم التالي، سحبت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون معظم أفرادها من فريتاون إلى كوناكري، وتركت فريقا أساسيا صغيرا برئاسة ممثلي الخاص السيد فرانسيس أوكيلو، ويضم الفريق العميد سابهاش ك. غوشي (الهند) كبير المراقبين العسكريين وعدد آخر من كبار الموظفين فضلا عن عدد قليل من المراقبين العسكريين.

٨ - وفي الأيام الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر، تقدم المتمرّدون إلى مسافة أبعد في اتجاه الغرب ودخلوا لونسار واشتبكوا مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بورت لوكو وشنوا هجمات على ووترلو وهاستينغز. وواصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جلب مزيد من التعزيزات، من بينها ثلاث كتائب جديدة خلال السنة الجديدة.

٩ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام الرئيس كباح بزيارة لمدة يوم واحد إلى بامكو تتعلق بالنشر المبكر لوحدة تابعة للقوات المالية لتعزيز فريق المراقبين في سيراليون. ويجري تمويل القوات بمساهمة من هولندا ويتم ترتيب نقلها إلى لوانجي من خلال شركة PAE للوازم السوقية وستقوم المملكة المتحدة بتوفير التمويل اللازم لذلك. ويتخذ ترتيب مماثل لنقل القوات الغامبية. وأعلنت حكومة المملكة المتحدة أيضا أنها ستقدم مبلغا آخر قدره مليون جنيه إلى الحكومة وفريق المراقبين العسكريين.

١٠ - وفي الساعات الأولى من يوم ٦ كانون الثاني/يناير، قام متمردون يهاجمون من الناحية الشرقية للمدينة باختراق وسط فريتاون حيث قاموا بفتح سجن طريق بادياما، وحرروا مئات السجناء المحتجزين لجرائم تتصل بفترة الحكم العسكري، وكذلك الجنود السابقين للقوات العسكرية لجمهورية سيراليون. كذلك أضرمت المتمردون النار في بعض المباني، بما في ذلك المفوضية العليا النيجيرية. وبحلول ليل ذلك اليوم، كانت المدينة هادئة، إذ يبدو أن المتمردين سيطروا على المركز المحيط بمبنى البرلمان. وفي اليوم ذاته، أكملت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون عملية إجلاء أفرادها من فريتاون.

ثالثا - التطورات السياسية

١١ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعلن الرئيس تشارلز تايلور رئيس ليبيريا إغلاق الحدود بين ليبيريا وسيراليون وصرح بأنه قد أمر أفراد القوات المسلحة الليبرية بالانتشار على الحدود. وأبلغ الرئيس تايلور فيليكس داونيز - توماس ممثل الأمين العام في ليبيريا أنه تلقى تقارير من الاستخبارات بتفيد بقرب وقوع هجوم ضد إقليم ليبيريا في النصف الأخير من كانون الأول/ديسمبر. وصرح الرئيس تايلور بأنه يعتقد أن الهجوم، الذي ستشنه عناصر من الجبهات المتحاربة الليبرية السابقة المتمركزة في زيني في جنوب سيراليون سيجري في سياق الهجوم المزمع من جانب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني السيراليونية ضد المتمردين في كيهلاهون. واقترح الرئيس تايلور أن تقوم قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتسيير دوريات مشتركة مع الأفراد الليبريين على الحدود، وطلب إجراء تحقيق في الهجوم الذي يقال إن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يزعم شنه ضد المتمردين في سيراليون.

١٢ - وحث السيد دوانيز - توماس والسيد أوكيلو الرئيس تايلور والرئيس كباح على أن يناقشا الحالة بشكل مباشر وعرضا، وفقا لذلك، تقديم مساعيها الحميدة إذا ما طُلب إليهما ذلك.

١٣ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص الاجتماع الاستثنائي المعقود على المستوى الوزاري للجنة الخماسية المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان برئاسة وزير خارجية توغو. وقد وسعت عضوية اللجنة التي تضم غانا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا لتضم توغو، الرئيسة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحضر أيضا الاجتماع ممثل لبوركينا فاسو بصفتها الرئيسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن ممثلين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ - ووفقا للبلاغ الختامي الصادر عن اللجنة، عزا قائد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزير خارجية سيراليون إلى ليبيريا تقديم دعم عسكري إلى المتمردين. ونفى وزير خارجية ليبيريا أي تورط من جانب بلده في سيراليون وطلب إجراء تحقيق دولي. وأحيط الاجتماع علما أيضا من جانب حكومة سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا بوجود مرتزقة يحاربون إلى جانب المتمردين في انتهاك للقانون الدولي. وأصدرت حكومة ليبيريا بعد ذلك بياناً أعربت فيه عن أسفها وسخطها إزاء الاتهامات الموجهة إليها وكررت أنها لا تقدم دعماً إلى المتمردين وطلبت تقديم برهان قاطع على هذه الاتهامات. وأكدت أيضاً حكومة ليبيريا أن حكومتي سيراليون الحالية والسابقة قد استخدمتا مرتزقة ليبيريين الأمر الذي يفضي إلى زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية.

١٥ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/17، المرفق)، أكد الرئيس تايلور مجدداً أن حكومة ليبيريا لا تدعم بأي شكل من الأشكال المجلس الثوري للقوات المسلحة/قوات الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، وأنها لا تزال ملتزمة بجميع قرارات المجلس وإجراءاته الخاصة بالمقاطعة. وفي إشارة إلى الأدلة والبراهين التي أتى بها من اتهموا حكومته بذلك، دعا الرئيس تايلور مجلس الأمن إلى التحقيق في هذه الادعاءات واقترح مرة أخرى أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء آلية لمراقبة الحدود بين البلدين.

١٦ - ووجهت اللجنة المعروفة حالياً باللجنة السداسية المعنية بسيراليون نداءً إلى المتمردين بوقف المعارك على الفور وتسليم أسلحتهم والاعتراف بحكومة الرئيس أحمد تيجان كباح بوصفها الحكومة الشرعية في سيراليون والاشتراك في الحوار واغتنام فرصة العفو الذي تعرضه عليهم الحكومة. وناشدت اللجنة أيضاً، في جملة أمور، المجتمع الدولي أن يفهم المتمردين بوضوح أنه لن يعترف بهم أبداً كحكومة شرعية. ويدعو البلاغ الذي عمم في الوثيقة S/1998/1232 إلى الإسراع بتوفير الدعم السوقي لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأعرب عن قلقه العميق إزاء العدوان المرتكب ضد سيراليون وأدان بصرامة أنشطة البلدان التي تقدم مساعدة للمتمردين. وأدان البلاغ وجود المرتزقة في سيراليون.

١٧ - وطلبت اللجنة السداسية من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يقوم بمبادرات بغية تحقيق تقارب صادق وحقيقي بين رئيسي دولتي سيراليون وليبيريا؛ وقررت اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإقامة حوار من جديد بين الحكومة والمتمردين على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أبيدجان للسلام وخطة سلام كوناكري.

١٨ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه رئيس توغو، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نداءً إلى رئيس جمهورية سيراليون وإلى قائد قوات المتمردين ليأمر بوقف العمليات القتالية. وشدد الرئيس نغاسنغبي إياديما، في كلمته، على أن قوات فريق المراقبين العسكريين بوصفها قوات للسلام، تشتمل مهمتها في سيراليون في مساعدة الأخوة في سيراليون في وضع حد لحرب القتال بين الأخوة وإيجاد حل سياسي للنزاع القائم بينهم. ودعا الرئيس إياديما رئيس جمهورية سيراليون وقائد قوات المتمردين إلى إعطاء أوامر فورية لقواتهما لإلقاء أسلحتهم لإتاحة البدء في حوار سياسي بين الأخوة في سيراليون من أجل إيجاد تسوية نهائية للأزمة.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٩ - أسفرت الهجمات التي شنها المتمرّدون مؤخراً في شرق البلاد وغربها عن قتل مدنيين، وتدمير منازل واختطاف أشخاص. واستهدف المتمرّدون عمداً النساء والأطفال بإطلاق النار عليهم من مسافات قريبة، كما أعدموا مدنيين آخرين بإجراءات مستعجلة.

٢٠ - وعلى أثر انسحاب المراقبين العسكريين من ماكني، وبو وكينما، صار من الصعب على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون أن تقوم بتجميع معلومات موثوقة بشأن حالة حقوق الإنسان في الريف، لا سيما في المناطق التي سيطر عليها المتمرّدون مؤخراً. بيد أنه من المؤكد أن هجمات المتمردين أدت إلى تشريد السكان، كما أنه يُخشى أن تكون أدت إلى قتل مدنيين.

٢١ - وبينما كان لأنشطة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ضواحي فريتاون ما يبرره عسكرياً، فقد تلتقت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون بشكاوى من أشخاص تعرضوا للاعتداء والمضايقة والاحتجاز غير الضروري لا سيما من الشبان. ووجهت لأفراد قوة الدفاع المدني التابعة للحكومة تهمة قتل شخص بإجراءات موجزة خلال هجوم على منزل في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٢٢ - وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، نظم عدد من الشخصيات البارزة مظاهرة كبيرة في وسط المدينة وألقوا خطاباً في جمهور المتظاهرين. وكان العديد من الخطب التي ألقوها حماسية ودعوا فيها المتظاهرين إلى تطبيق القانون بأنفسهم فيما يتعلق بالثوار المزعومين أو المتعاطفين مع المتمردين. وفي أثناء ذلك اعتقل بعض أفراد الجمهور رجلين واتهموهما بأتهما من المتمردين. وشهد موظفو بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون عملية قتل هذين الرجلين على أيدي أشخاص من الجمهور بتأييد واضح من المتفرجين. وعندما تم التأكد في وقت لاحق من هوية الضحيتين، لم يكن هناك ما يدل على أنهما كانا متعاطفين مع الثوار.

٢٣ - وبعد هذا الحادث مباشرة، أعرب ممثلي الخاص عن شديد قلقه إلى الرئيس وطلب تدخل الحكومة لوقف هذه التصريحات الحماسية وأعمال العنف. عندئذ أذاع وزير الإعلام رسالة دعا فيها السكان إلى الكف عن القيام بهجمات انتقامية وتقديم جميع المشتبهين إلى السلطات. ولم تتحدث التقارير عن وقوع مزيد من هذه الحوادث في ذلك اليوم.

خامساً - الحالة الإنسانية

٢٤ - إن الآثار الإنسانية المترتبة على التطورات الأخيرة في سيراليون مسببة لإزعاج كبير. وأصبح من المتعذر الوصول إلى داخل البلد عن طريق البر، وتقلصت بشكل حاد إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية

بسبب نقل جميع الموظفين المغتربين العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية ومعظم وكالات الأمم المتحدة وموظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى خارج البلد. وبينما تتوفر كميات كافية من المواد الغذائية في البلد لتلبية الاحتياجات الفورية، فإن توصيل هذه المواد مسافات بعيدة خارج فريتاون لم يعد ممكناً. وقد يواجه البلد قريباً أزمة إنسانية ذات أبعاد كبيرة.

٢٥ - وسبق تقدم المتمردون تشردت أعداد كبيرة من المدنيين في محاولة للفرار من العنف. ويُقدر أن مشردين في الداخل يصل عددهم إلى ٤٠ ٠٠٠ مشرد كانوا مجتمعين في ماكينى قبل الهجوم على تلك المدينة. وفي منطقة قريبة من فريتاون، في واترلو، أدت هجمات المتمردون إلى فرار ١٢ ٠٠٠ مشرد في الداخل ولاجئ ليبري مقيمين في مخيم إلى فريتاون وعلى الرغم من أن بعضهم قد يكون عاد الآن إلى المخيم فإن انعدام إمكانية الوصول إليه تحول دون تقييم الوكالات الإنسانية للحالة وتوزيع المساعدة. وربما يؤدي استمرار العنف إلى تدفق أفواج من اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

سادساً - الجوانب المالية

٢٦ - وكما ذكرت في تقريرى المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، فإن الجمعية العامة، رصدت بقرارها ٢٩/٥٣، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مبلغاً إجماليه ٩,١ ملايين دولار لعملية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون للفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أي ما يعادل مبلغاً إجماليه ١,٦ مليون دولار تقريباً في الشهر، رهنا بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة المراقبة إلى ما بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢٧ - ولذلك، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٧ أدناه، فإن تكلفة استمرار البعثة خلال فترة التمديد ستكون ضمن المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٢٨ - وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بلغ مجموع الأنصبة المقررة من الاشتراكات المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام ما قدره ٥٩٣,٩ مليون دولار.

٢٩ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لدعم جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام في سيراليون بلغ مجموع المساهمات المقدمة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ما قدره ١,٨ مليون دولار، وبلغ مجموع النفقات المأذون بها نحو ٠,١ مليون دولار.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٣٠ - لقد أصيبت سيراليون بنكسة. وإني أشعر بأسف عميق لتزايد الأعمال القتالية وهجمات المتمردين في فريتاون. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي لم يتدخل عن سيراليون، ولا ينبغي له التخلي عنها.

٣١ - ولقد أبدت لجنة الستة المعنية بسيراليون، المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ما تحمد عليه من مبادرات وتصميم. وإني أقر توصياتها وأحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تعقد اجتماع قمة بأسرع ما يمكن، تشترك فيه كل الدول المهمة، للنظر في سبل تناول الأزمة الراهنة، وينبغي للجنة أن تنظر في أفضل السبل لمواصلة تقديم الدعم للحكومة الشرعية في سيراليون، ولتحقيق تسوية سياسية للنزاع، وتخفيف المعاناة الإنسانية عن شعب سيراليون.

٣٢ - على أنه لا ينبغي ترك العبء على كاهل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبة التابع لها وحدهما. وتستحق حكومات هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ثناء عاطراً على جهودها الماضية والمستمرة من أجل ضمان توفير الدعم اللوجستي اللازم لفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأتمنى على الدول الأعضاء أن تستعد لتقديم مزيد من المساهمات لعملية السلام حسب الحاجة.

٣٣ - وأرحب أيضاً بمختلف الجهود التي بذلت لضمان حل النزاع سلمياً من خلال الحوار، بما فيها جهود رئيس جمهورية غامبيا والقس جسي جاكسون.

٤٣ - إن النجاح العسكري لن يحقق للمتمردين الشرعية أو الاعتراف. لذلك أحثهم على فتح حوار مع الحكومة حول أي مطالب سياسية مشروعة أو أي مظالم تتعلق بهم أو بأنصارهم.

٣٥ - أما مستقبل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون فهو الآن أشد غموضاً مما كان عليه قبل أسابيع قليلة، ولن يتسنى في الظروف الحالية تنفيذ الزيادة المتواضعة في الموظفين المدنيين كما توقعت في تقرير المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٣٦ - ومع ذلك أعتقد أن بوسع البعثة أن تفعل الكثير. في إمكانها تسهيل إجراء نقاش بين الحكومة والمتمردين حسبما يتطلب الأمر، والمساعدة في إعادة تنشيط برنامج نزع سلاح المحاربين السابقين في سيراليون وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، ومواصلة دعم المبادرات الرامية إلى إعادة بناء جيش وطني وإصلاح الشرطة الوطنية من أجل إقامة نظام أمن فعال، ومواصلة رصد حالة حقوق الإنسان.

٣٧ - لذلك أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لمدة شهرين، حتى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩. ومع أن ولاية البعثة التي حددها القرار ١١٨١ (١٩٩٨) ستظل أساسا كما هي، فإنني أعتزم تخفيض عدد المراقبين العسكريين، والاحتفاظ بعدد محدود في كوناكري على أن يعودوا إلى سيراليون حالما تسمح الظروف، وكذلك ما يلزم من موظفي الدعم التقني واللوجستي المدنيين تحت قيادة ممثلي الخاص. ومن الطبيعي أنني سأوافي مجلس الأمن تباعا بأي تطورات تحدث في هذا الصدد.

٣٨ - وقد واصل ممثلي الخاص، وكبير المراقبين العسكريين والموظفين العسكريين والمدنيين رجالا ونساء التابعين للبعثة أداء واجباتهم بإخلاص في مناخ تكتنفه الأخطار والأعمال العدائية بصورة متعاضمة. وإنني أعرب لهم عن ثنائي الشدید لما يبدونه من شجاعة وروح مهنية. وإنني أتطلع معهم إلى الوقت الذي سيتمكن فيه المنقولون منهم من العودة لإكمال عملهم الحيوي في سيراليون.

٣٩ - وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناني لحكومة غينيا لما قدمته من تعاون أثناء نقل موظفي البعثة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة إلى كوناكري.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون: المساهمات
حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المراقبون العسكريون	موظفون آخرون ^(١)	المجموع
٧		٧
٥		٥
٤		٤
٣		٣
١		١
٤		٤
٢		٢
٧		٧
٢		٢
٦	١٥	٢١
٤١ ^(ب)	١٥	٥٦

(أ) فريق طبي.

(ب) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين.
